PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**October**
DATE:	**22-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Increase in prices…to combat drug shortage**
PAGE:	**32-33**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mai Haroun**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

تحقيقات

زيادة الأسعار.. تواجه اختفاء الأدوية

جاء إصدار مجلس الوزراء قرار إعادة تسعير الدواء ليفتح الباب أمام النقاش حول مدى أهمية القرار وتأثيره على المواطن البسيط.

وقال الدكتور أحمد أبو دومة، عضو مجلس نقابة الصيادلة والمتحدث الإعلامى باسم النقابة، إن قرار رئيس مجلس الوزراء الذى صدر وقضى برفع أسعار بعض المستحضرات الدوائية والتى لا يزيد سعرها على ثلاثين جنيها بنسبة ٢٠٪ يصب فى مصلحة المريض المصرى الذى عانى فى الفترة الأخيرة من عدم توافر هذه الأدوية منخفضة السعر واضطراره إلى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع.

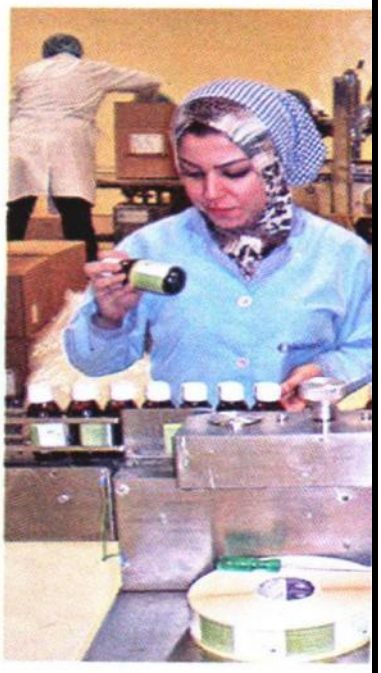

□الصحة: ارتفاع الأسعار لن يزيد على ٦ جنيهات

وأشار أبو دومة إلى أن القرار يأتى كمحاولة صادقة لإنقاذ صناعة الدواء المصرى والتى كادت تتوقف بسبب الخسائر التى ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية والتى تمثل ما يقرب من ٨٠٪ من مدخلات صناعة الدواء، موضحًا أن صيادلة مصر تنتظر من وزارة الصحة والإدارة المركزية للشئون الصيدلة إلزام شركات الأدوية التى زادت سعرها بتنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩ والذى ربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى.

وشدد المتحدث باسم نقابة الصيادلة على أن المجتمع الصيدلى وفى القلب منه نقابة الصيادلة لن يقبلا أى حجة أو تلكؤ فى تنفيذ هذا القرار من جانب الشركات، لافتا إلى أن تنفيذ هذا القرار يأتى بمثابة رفع الظلم الذى تتعرض له ما يقرب من ٧٠ ألف صيدلية منتشرة فى كل ارجاء مصر وتمثل خط الدفاع الأول عن صحة المريض المصرى.

مى هارون

من ناحيته قال الدكتور أحمد العزبى، رئيس غرفة صناعة الدواء، إن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على زيادة أسعار الدواء المصرى الأقل من ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪، مهم جدا ويمنع اختفاء هذه الأنواع من السوق المصرى، ويصب فى مصلحة المواطن البسيط.

وأضاف أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصرى، أدى لارتفاع تكلفة تصنيع الدواء، ما أدى لاختفاء مجموعة

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

د. أحمد أبو دومة

د. أشرف الخولى

□ الصيادلة: القرار ينقذ الصناعة الوطنية ويصب فى مصلحة المواطن

كبيرة من الأدوية رخيصة الثمن من السوق المصرى، لافتًا إلى أن القرار سيعيد إنتاج هذه الأدوية مرة أخرى.

وأوضح أن اختفاء الأدوية المصرية من السوق، يحمل المواطن أعباء إضافية بالبحث عن البديل المستورد ذى التكلفة العالية، مؤكدًا أن قرار زيادة أسعار الدواء يحافظ على صناعة الدواء المصرى، ويوفر العلاج المصرى بسعر مناسب للمواطن، والزيادة ليس بالقدر الكبير الذى توقعه البعض، حيث إنها ما بين ٢ إلى ٦ جنيهات فقط.

وقال الدكتور أشرف الخولى ممثل الشركات الأجنبية فى مصر إن الصحة تعهدت بتشكيل لجنة للبدء فى تطبيق نظام تسعيرى جديد يضمن التوازن بين تكلفة الإنتاج والأسعار، مؤكدا أن الصحة لديها رؤية لتطوير منظومة الدواء فى الفترة المقبلة.

وتابع الخولى أنه سيتم استلام أسعار الأصناف الجديدة من إدارة الصيدلة وفقا لقرار الحكومة بزيادة المنتجات الدوائية التى تقل عن ٣٠ جنيهًا بنسبة ٢٠ ٪، مشيرًا إلى أنه وجه إلى مساعدة للشئون الصيدلية بسرعة الانتهاء من تحليل العينات الدوائية فى الرقابة والبحوث الدوائية.

وأكد الدكتور أحمد عماد وزير الصحة والسكان أنه أصدر توجيهات إلى إدارة الصيدلة بالوزارة لإعداد قوائم الأدوية التى ينطبق عليها زيادة الـ ٢٠٪، على أن تتضمن الأسعار الجديدة خلال ٤٨ ساعة.

وقال «إن أسعار الدواء لم تتحرك منذ تسعينيات القرن الماضى والتحريك ينقذ صناعة الدواء من الانهيار خاصة فى ظل زيادة سعر الدولار»، مشيرا إلى أن التفتيش الصيدلى سيشن أكبر حملات للتأكد من بيع العبوات القديمة التى شملها قرار الزيادة بالـ ٢٠ ٪ بالأسعار القديمة وليس الجديدة.

وأضاف وزير الصحة أن الأسعار الجديدة للأصناف التى تقل عن ٣٠ جنيها ستنطبق على تشغيلات الأدوية التى سيتم إنتاجها حديثا من المصانع، مؤكدا أنه سيتابع مسألة توفير العملة الصعبة مع وزير المالية والبنك المركزى لتمكين الشركات من توفير الدواء للمريض المصرى.

قال الوزير إن هناك ٤ آلاف دواء غير متوافرة فى السوق المحلى من ١٢ ألف صنف دواء، لافتا إلى أن الأدوية الناقصة هى الأدوية المحلية.

وأضاف: السبب فى نقص الدواء هو أن الشركات لم تعد تنتجها لأن التكلفة أصبحت أعلى من السعر الذى سيتم تداوله وهى الأدوية التى تنتجها الشركات المصرية المحلية، والبديل هو شراء المريض للأدوية الأجنبية.

وأكد عماد أن الأدوية المحلية الناقصة فى السوق سعرها يتراوح ما بين صفر إلى ٣٠ جنيها وهى التى اختفت من السوق المصرى منوها إلى انه تم عرض الأمر اليوم خلال اجتماع الحكومة لتوفير الدواء للمريض المصرى والموافقة على سعر الدواء من صفر إلى ٣٠ جنيها، بزيادة بقيمة ٢٠٪ فقط وهى تمكننا من توفير الأدوية للمريض البسيط حيث يعانى المريض من عدم توفرها.

وقال وزير الصحة انه تم تفعيل القرار من اليوم وسيتم توفير الأدوية بكميات تفى باحتياجات السوق المصرى منذ اليوم والشركة التى لن توفر الدواء سيتم إلغاء تسجيلها، مشددًا على أن جميع الشركات مطالبة بختم الأدوية ببار كود لإمكانية تتبع الدواء والغش الدوائى لأول مرة فى السوق المصرى، وأن الاتفاق بين وزارات الصحة والتموين والإنتاج الحربى لتوفير الأجهزة لشركات الدواء التى ستفعل منظومة البار كود على الأدوية لمنع الغش التجارى.

وأكد الوزير أن مشكلة توافر الأدوية فى مصر ستنتهى تماما بهذا القرار، وإذا كان هناك دواء تم زيادته بهذه النسبة أو أقل سيتم احتسابها بحيث تكون النسبة ٢٠٪ ، مشيرًا أن هناك متابعة صارمة ولن نسمح بأى زيادة عن النسبة المقررة وسنغلق جميع المنشآت التى ستخالف، منوها إلى أن نسبة الـ ٢٠٪ هى الحد الأدنى لإمكانية الزيادة.

وشدد الوزير على أن هدف الوزارة هو حماية المريض المصرى من الأسعار الغالية جدا التى تبيعها الشركات العالمية فى السوق المصرى.

واعترف وزير الصحة بأن بعض الشركات الأجنبية قد أغلقت أبوابها فى مصر. مؤكدًا أنها لن تتم الزيادةإلا من خلال لجنة التسعير فى وزارة الصحة.